

مناهج البحث في الدراسات الإسلامية المعاصرة، الأزمات والمقومات

Research Methods in Contemporary Islamic Studies, Crises and Constituents

Manhaj al-Baħth fī al-Dirāsāt al-'Islāmiya al-Mu'āšira, al-'Azamāt wa al-Muqawwimāt

¹ عمر بن بوذينة*

قسم العقيدة والدعوة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر، الدوحة، 2713، قطر.

¹ Amar BENBOUDINA

Department of Creed and Dawa, Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Doha, 2713, Qatar.

amarbenboudinaa@qu.edu.qa

<http://orcid.org/0000-0001-5432-0323>

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/04

تاريخ الاستلام: 2021/10/04

لتوثيق هذا المقال: أسلوب إنزو 2010-690

بن بوذينة، عمر، ديسمبر 2021. منهج البحث في الدراسات الإسلامية المعاصرة، الأزمات والمقومات. مجلة التراث، المجلد 11، العدد 05، من ص 561، إلى ص 578. [E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253].

TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

BENBOUDINA, Amar, December 2021. Research Methodology in Contemporary Islamic Studies, Crises and Constituents. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 05, P 561, P578. [ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813].

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.



Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

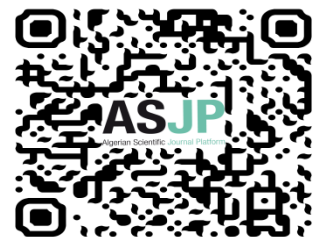
Open Access Available On:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

OPEN ACCESS



V .4 .0



*المؤلف المرسل: عمر بن بوذينة: البريد الإلكتروني: amarbenboudinaa@qu.edu.qa

تسعى الدراسة إلى الكشف عن مواطن الأزمة في البحث الشرعي المعاصر؛ بالاستناد إلى مقومات المنهجية الإسلامية الأصيلة، كمقدمات في المعالجة والإصلاح.

وقد توسلت الدراسة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في تتبع مواطن الخلل المنهجي في البحوث الشرعية ومحاكمتها إلى ثوابت النظرية المنهجية الإسلامية تالياً، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي اتجه إلى تحليل عناصر المنهجية الإسلامية، والوقوف على مقوماتها.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الانضباط المنهجي واستيعاب الخاصية الشمولية للمنهجية الإسلامية، مع تجسير الصلات بين القضايا الشرعية وغيرها من القضايا، وتمثل روح الأصالة في عملية الانفتاح؛ بعقل اجتهادي قوامه الاجتهاد والاستنباط والاستدلال والرؤية النقدية.

الكلمات المفتاحية: المنهجية الإسلامية؛ الوعي المنهجي؛ الواقع؛ الأفق البحثي.

تصنيفات JEL : C18؛ D83؛ Z12

Abstract:

The study seeks to reveal the places of the crisis in contemporary Islamic research Based on the fundamentals of the original Islamic methodology.

The study adopted the inductive method and the deductive method in Troubleshooting in Islamic research modern and trying them with the constants of the Islamic methodological theory after that, in addition to using the analytical method, which tended to analyze the elements of Islamic methodology.

The study concluded the need to observe methodological discipline and comprehend the holistic characteristic of the Islamic methodology, while strengthening the link between specialized Islamic issues and other issues.

Keywords: Islamic methodology, systematic awareness, Reality, Research horizon.

JEL Classification Codes: Z12, D83, C18.

Résumé:

L'étude cherche à révéler les sources de la crise dans la recherche islamique contemporaine ; Basé sur les principes fondamentaux de la méthodologie islamique originale, en tant qu'introduction au traitement et à la réforme.

L'étude a utilisé l'approche inductive et l'approche déductive pour retracer les défauts méthodologiques de la recherche islamique et les comparer aux constantes de la théorie méthodologique islamique, en plus de la méthode analytique, qui tendait à analyser les éléments de la méthodologie islamique.

L'étude a conclu avec la nécessité d'une discipline méthodologique et de la compréhension de la caractéristique holistique de la méthodologie islamique, tout en comblant les liens entre les sujets islamiques spécialisés et d'autres sujets, et en représentant l'esprit d'originalité dans le processus d'ouverture.

Mots-clés : méthodologie islamique ; sensibilisation systématique; Réalité; Horizon de recherche.

JEL Classification Codes: Z12, N3, Z00.

يسلك الباحث في طور معالجته المتعددة في دائرة المعارف الإسلامية مسالك منضبطة بعدد من المحددات المنهجية بدءًا بتصور دقيق للمشكلة البحثية مرورًا بتتبع مداخلها وأطوارها المتعددة وانتهاءً بالبرهان على الادعاءات والتصورات والتحليلات ثم بسط الإجابات المختلفة بطرق علمية تستهدف الوصول إلى نتائج منطقية معقولة يمكن اعتمادها في إثبات الحقائق وتوظيف مختلف الأحكام.

والإسلام - كدين شامل لقضايا الكون والحياة - قد قرر معالم المنهجية البحثية والنظر العلمي برؤية شاملة؛ وهي المعالم نفسها التي أقرتها فلسفة التحضر الإسلامي الراشد، ومن هنا؛ فإن التعبير عن المنهجية الإسلامية (تكوينها ودراسة الكيفيات والآليات وتفعيلها) وتبني معالم المنهج الإسلامي (الأدوات والوسائل والإجراءات والقواعد) هو تنزيل لضوابط الإسلام في حقل الدراسات العلمية.

وقد تنزلت هذه الحقيقة عند العلماء المسلمين فتمثلوا وظيفتها وصاغوا مدوناتهم العلمية في أصول الدين وعلوم السنة وأصول الفقه، وفي العلوم الطبيعية وغيرها؛ بالروح المنهجية المتكاملة مع نصوص الوحي قرآنًا وسنة، فاكتملت الحجج في ساحة المناظرات وتنوعت طرق تصحيح الأخبار، وتماسكت طرائق الاستدلال.

والعلوم الإسلامية متنوعة الاختصاصات متى ما تأسست بنصوص الوحي ونضجت به واقتربت بالبرهان العقلي كانت أدعى إلى العلمية؛ فالمعرفة الإسلامية تتحرى وثوق الدليل وتسعى إلى استثماره في النتائج البحثية بالشكل الذي لا يصادم صريح النص أو مضمونه، والوحي قد أفسح لمعطيات البحث والنظر وأقرها كمقدمات لا يزور عنها المنهج في تهيئة معطياته ومعالجته وأدواته؛ تمهيدًا لصياغة متكاملة تنسجم فيها المقدمات البحثية مع نتائجها.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

يتتبع المنهج العلمي القضايا الشرعية ومشكلاتها البحثية باعتباره معرفة لا تنفصل عن المعارف التخصصية الأخرى وباعتباره مطلبًا معياريا للعلوم الشرعية، يتجه كغيره من المعارف نحو غرض خدمة الحقيقة الدينية التي تتأسس على إحكام التصورات وصدقية الأحكام، ولن يتم التوصل إلى الحقيقية إلا بامتلاك ناصية منهجية خادمة لهذا الغرض الديني وهو بناء العلوم الدينية على أسس الاستدلال المتين والفاعل في وجهته التأصيلية. من هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية: ما طبيعة الأزمة المنهجية في حقل الدراسات الإسلامية المعاصرة؟ وماهي المقومات الأصيلة للمنهج البحثي في دائرة الدراسات الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تدور الدراسة في فضاء المنهجية الإسلامية ويبحث عن السبل الممكنة لمحاصرة واقع التراجع المنهجي في عدد من الدراسات الإسلامية ومحاولة طرح معالم المنظومة المنهجية الإسلامية كمقدمة لمعالجة الأزمات البحثية، ولا ينفك ذلك عن مسلكين عامين اثنين:

- تسليط الضوء على الأزمات المنهجية في حقل الدراسات الإسلامية.
- وبيان مقومات المنهج البحثي ضمن الدراسات الإسلامية.

أهمية الدراسة:

بالنظر إلى الأعطاب المنهجية التي تتصف بها بعض الدراسات الإسلامية في الساحة العلمية؛ فإن الحاجة تدعونا إلى الوعي بعمق الأزمة المنهجية والسعي في تمثل المقومات الأساسية للمنهج البحثي وأبجديات المنهجية الإسلامية. وإصلاح الخلل المنهجي هو خطوة هامة في مسار البناء الحضاري للأمة الإسلامية.

منهجية الدراسة:

تسلك الدراسة مسلك المنهج الاستقرائي في تتبع مواطن الخلل المنهجي في عدد من الدراسات الإسلامية، كما تتبع المنهج التحليلي الذي يتجه إلى فهم المقومات المنهجية الإسلامية وتحليل عناصرها، إضافة إلى المنهج الاستنباطي إلى سعينا من خلاله إلى محاولة تمثل النظرية المنهجية الإسلامية وتنزيل عناصرها الأساسية.

خطة الدراسة: تتألف هذه الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: مفاهيم المنهج والمنهجية والمنهاج.

المبحث الثاني: الأزمات المنهجية في الدراسات الإسلامية.

المطلب الأول: ترهل الملكة والانضباط المنهجين

المطلب الثاني: تضخم الاستعمال التراثي

المطلب الثالث: عدم اكتمال التصنيف

المبحث الثالث: مقومات منهج البحث الشرعي.

المطلب الأول: شمول المنهجية الإسلامية:

المطلب الثاني: التكامل المعرفي والمنهجي في علوم الشريعة

المطلب الثالث: مساحة النص ومساحة العقل

المطلب الرابع: الجدل المنهجي والرؤية النقدية

المطلب الخامس: الأصالة العلمية والصرامة البحثية

المبحث الرابع: وصل العمل البحثي بقيم الحضارة الإسلامية.

المطلب الأول: الوعي بالمقاصد الشرعية

المطلب الثاني: الوعي بالسنن الإلهية

المطلب الثالث: تأصيل مناهج البحث

البحث الأول: مفاهيم المنهج والمنهجية والمنهاج

إن الجذر اللغوي الذي تنتمي إليه ألفاظ المنهج والمنهجية والمنهاج يعود إلى معنى الطريق المستقيم الواضح، الذي يصل بالسالك إلى الغاية المقصودة والوجهة الصحيحة.

جاء في لسان العرب: "طريق مَهَجٌ ، بيّن واضح، وهو التّهج، والجمع نهجات ونُهَج ونُهوج، والمنهاج كالمناهج، وفي التنزيل ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾¹، وَأَمَّجَ الطَّرِيقَ: وَضَحَ وَاسْتَبَانَ، وَ صَارَ نَهْجًا وَاضِحًا بَيِّنًا. والمنهاج: الطريق الواضح. واستنهج الطريق صار نهجا، وَنَهَجْتُ الطَّرِيقَ: أَبْنَيْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ. وَنَهَجْتُ الطَّرِيقَ سَلَكْتُهُ. وَالتَّهَجُّ: الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ وَنَهَجَ الْأَمْرَ إِذَا وَضَحَهُ. وَفُلَانٌ يَسْتَنْهَجُ سَبِيلَ فُلَانٍ أَي يَسْلُكُ مَسْلَكَهُ"².

فالمنهج يدل على الوضوح والبيان واليسر والاستمرار، ويرتبط بالسبيل والطريق.

قال الشوكاني: "الطريق البيّنة الواضحة"³. وأورد الزخشري: "منهاجًا طَرِيقًا وَاضِحًا فِي الدِّينِ تَجْرُونَ عَلَيْهِ"⁴.

وعند الغرب لفظ "منهج" (méthode) اشتق الأصل اليوناني "méthédos" بمعنى تقصي الطريق المؤدي إلى الغرض يكتنفه عدد من الصعوبات والعوائق.

أو اشتق من التعبير اللاتيني "methodus" ويعني ذلك واستقصاء المعرفة بطرق التنقيب والبحث.. أما في عصر النهضة فقد استخدم المصطلح للدلالة على طائفة من القواعد التي تمت صياغتها من أجل التوصل إلى الحقائق في مختلف القضايا العلمية.

ويعرف "بايتل Bittle المنهج على أنه يعني" ذلك الترتيب السليم للعمليات العقلية التي نجريها بغرض الكشف عن الحقيقة و بغرض البرهنة على صدقها"⁵.

أما عبد الرحمن بدوي فيعرف المنهج بأنه: "الطريق المؤدية إلى اكتشاف الحقيقة في العلوم بواسطة جملة من القواعد العامة التي تهيم على عمليات سير العقل كما تحدّد عملياته كي يتوصل إلى نتائج معلومة"⁶. فالمنهج بصفة عامة هو المسلك الذي يتبعه الباحث ويستلهم خطواته، ويلتزم قواعده الناظمة بغية الوصول إلى الحقيقة.

أما المنهج العلمي، فهو تحليل متسق ومنسق، بما فيه تنظيم للمبادئ وللعمليات التجريبية العقلية التي توجه البحث العلمي بالضرورة⁷.

وإذا كان المنهج يتحدد معناه بالوسائل البحثية وإجراءاته المتعددة في أي مجال معرفي؛ فمعنى المنهجية Methodology يعنى بالعلم الذي يتناول هذه الإجراءات، كما يتولى تحديد كل الصفات وكذا المميزات التي تختص بها طرائق البحث كالوضوح والقصد والاستقامة⁸. وفي القاموس الإنجليزي تعني المنهجية "علم دراسة الطرق"، أو " فرع من علم المنطق يقوم بتحليل المبادئ وجملة الاجراءات التي تحكم سير البحث والاستقصاء في مجال معرفي ما"، أو "تلك الأسس النظرية لمذهب فلسفي معين، أي الافتراضات والمعطيات والمفاهيم الأساسية لذلك المذهب الفلسفي"⁹.

واكتمال المنهجية يتحدد بامتلاك عناصر التصور الكلي والتخطيط المبدئي والرؤية الشاملة لعناصر موضوع البحث فهي العلم الذي يتصل بمناهج التفكير في حقل معين وبحث أجزائه المختلفة، والتعامل معه بحس نقدي دقيق، كما ينبثق عن المنهجية مناهج أخرى تفصيلية تحدد كينيات التوصل إلى الأهداف المتعلقة بالموضوع؛ عبر جملة من الإجراءات العملية والخطوات التنفيذية. وليس هناك عمل ولا تنفيذ لم يسبقه تفكير وتصور مسبق¹⁰.

المبحث الثاني الأزمات المنهجية في الدراسات الإسلامية

تستند الدراسات الإسلامية المؤصلة على طائفة من المقومات التي لا بد منها في تهيئة أساسها ونطاقها وعملياتها الإجرائية، وهي المقومات التي تسدد غاياتها وتضبط مسارها. كما يحكم إجراءاتها البحثية عدد من الضوابط اللازمة مثل البداهة وذكاء الاستنباط ودقة الصياغة وتنوع الأدلة وبراعة الحجج وبراعة التوظيف للأفكار مع تجويد للعبارة... ولا تحصل تلك الأوصاف في مجال البحث إلا لمن توفرت لديه تلك الناصية المنهجية بالأفق الذي لا يذهل عن احتياجات واقعه الإسلامي، فلا يهمل هموم أمته ولا يستقيل عن مشكلاتها، والباحث الجاد يكتسب مشروعيته البحثية من الانخراط الفاعل في قضايا أمته بروح إبداعية مجتهدة.

وباستقرائنا للعقبات التي تحول دون تحقيق غايات البحث في حقل الدراسات الشرعية؛ نقف على جملة من العقبات التي وجب مطارحتها في أفق الإصلاح المنهجي، وهي عينها الأزمات التي تستدعي التفكير في ماهياتها تمهيدا لمعالجتها بما يحقق أمل التطوير والتغيير، ومن تلك الأزمات: ترهل الملكة والانضباط المنهجين وتضخم الاستعمال التراثي وعدم اكتمال التصنيف.

المطلب الأول: ترهل الملكة والانضباط المنهجين

يتجلى الضعف المنهجي في كثير من الدراسات في فقدانها لأهم خصائص البحث الأصيل من عدم اتضاح للأدوات وتشتت في الوسائل إضافة إلى غموض الإشكاليات البحثية وضبابية في وضع الفرضيات، وهشاشة الهيكل العامة للبحث وعدم اتزان التوثيق... إلخ، ومجانبة الدقة في الاستقراء وعطب الاستدلال مع انتفاء الموضوعية في تمحيص الآراء والتعصب الذي يفضي إلى اضطراب نتائج البحث وارتباكها. وترجع أسباب كل ذلك إلى عدم اكتمال الملكة المنهجية، ونضج تلك الملكة يتحصل عبر العمل الإبداعي الكثيف، وتقليب النظر في مختلف الزوايا، وانفتاح الكتابة على مختلف المناهج وتنوع مواطن استخدامها وفهم وظائفها، مع تنوع للقراءات التخصصية والتدرب المستمر على كينيات تحليل النصوص وآليات مناقشتها، ومقارنة المشهور بالمغمور ومقابلة القديم بالمستجد... إلخ.

ويلحق ذلك العطب المنهجي ما يشتهر عند عدد من الباحثين كالإغراق في التعاريف وتتبع الموارد اللفظية في اللغة والاصطلاح، والإسهاب في مباحث التصورات، وإطناب مطالب الدراسة بالتقاط الدقيق من الجزئيات والتخرجات المطوّلة على أئمة المذاهب ومروياتهم وآرائهم، إضافة إلى آفات السردية الموغلة في الرتابة التي تشتت القارئ ويفقد معها شغف المتابعة وحس الانتباه.

المطلب الثاني: تضخم الاستعمال التراثي

تتوكل الدراسات في الحقل الشرعي على آراء تراثية ومقولات قديمة في عدد من قضايا البحث، وهي آراء ضرورية لازمة التوظيف والاستئناس بها في إنجاز الدراسات، وتنوع تلك الاستمدادات بحسب ظروف كل قضية بحثية أو تخصص شرعي، مع الاعتراف بقيمة تلك الموارد في بيان جوهرية البحث واتساقه مع هويته وخصوصيته المعرفية واتصال بياناته مع جذوره التخصصية.

في المقابل؛ يشهد عدد معتبر من الدراسات تضخما في توظيف التراث بدافع تمجيدية؛ وبدافع عدم اعتبار السياق الزماني وتأثيره في عدد من قضايا التراث، هذا الوضع أدى إلى طغيان التراث على أهم جوانب الدراسات الشرعية وهو ضرورة معالجة معطيات القضايا المعاصرة، هذا الاحتباس الزماني يعبر عن خلل في فهم جدوى البحث وأولوية الاعتبار لتغير الزمان والمكان وتأثير كل منهما في سياق الفرعيات. هذا النوع من البحث والفهم تأطر في فضاء تلقيني مغلق وقد أخذ مساحة معتبرة في حقل الدراسات الشرعية كرد فعل على تيار الحدأة الذي تطرف في إقصائه للتراث وألغى أغلب تفاصيله، وبهذا الوضع التفاعلي تصلبت عدد من الدراسات على مفاهيم مغايرة للزمان؛ فجاءت منقطعة عن التحليل والمقارنة والتعمق في التأويل واستصحاب الواقع وتغييراته وظروفه وسياقاته، واغتربت الممارسة العقلية فيها في مقابل المطولات النصية وطغيان المنقول.

ولن يستطيع البحث الشرعي المعاصر تنزيل نتائجه وتشغيلها في الفضاء الاجتماعي مالم ينتقل بواقعه من روتينية التلقين وضيق الأفق إلى فضاء الممارسة الذكية والانخراط التام في الواقع بتفاصيله وتناقضاته.

المطلب الثالث: عدم اكتمال التصنيف

شهد النشاط العلمي عند المسلمين في ميدان تصنيف العلوم في كل الحقب الزمنية براعة واهتماما واسعين، فجاء العمل التصنيفي معبرا عن تلك الروح العلمية الواسعة التي شهدتها الحضارة الإسلامية، وقد عدّ "طاش كبري زادة" تصنيف العلوم علما قائما بذاته فسماه بعلم تقاسيم العلوم وهو "علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها، ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت ذلك الأعم"⁽¹¹⁾. وعبر عن غرض هذا العلم بقوله: "أحبنا أن نبين في هذه الرسالة المذكورة في كل علم أصلا وفرعا ونبين أسماء الكتب المؤلفة فيها، وأسماء مؤلفيها؛ ليكون عوننا في تحصيل العلوم وترغيبا في طلبها وإرشادا إلى طرق تحصيلها"⁽¹²⁾.

والحراك العلمي اليوم في حقل الدراسات الشرعية أدعى إلى إعادة بناء تصور عن العلوم الإسلامية اليوم وإعادة تصنيفها تصنيفا يتواءم مع المدونات المتنوعة في التخصصات الشرعية المختلفة، وهو العمل الذي يتوجه إلى إخضاع تلك المدونات إلى ترتيب متسلسل ومنطقي ملائم للتوجهات البحثية المعاصرة ونمطها البحثي الجديد، ذلك الترتيب الحتمي الذي تمليه تحديات وأبجديات عالم المعرفة اليوم؛ حيث تعددت العلوم واندجت التخصصات وتشابكت وتباينت المناهج، وأصبحت التصنيفات الكلاسيكية غير مجدية.

وعلى الرغم من توفر المصنفات العلمية والرصيد الكمي الواسع في البحوث واكتمال الموسوعات والاتجاه إلى الاعتناء بتحديد الدراسات؛ فإن المجتمع العلمي في مجال الدراسات الإسلامية مطالب اليوم بتوثيق الصلات وتحسين التخصصات الشرعية من أصول

الدين وأصول الفقه وعلوم التفسير وعلوم الحديث والمقاصد وغيرها، وتشجيع الدراسات البينية ضمنها، وفهرسة الأبحاث وتبويبها بالشكل الذي يتناسب مع مقاصد البحث، والباحث المعاصر يستفيد ويسهم بما يراكمه لغيره.

المبحث الثالث: مقومات منهج البحث الشرعي

تبنى المنهج العلمي لدى المسلمين -تاريخياً- في أركانه النظرية والإجرائية مبادئ النظر العقلي وقواعد الاجتهاد العملي، وكان محور العملية الاجتهادية العلمية هو النص القرآني بما فيه من استمدادات وضرورات منهجية واضحة.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من بنية التوظيف المنهجي عند المسلمين في العلوم هو ذلك الإبداع العقلي المتجاوز لمنظومة الآخر؛ عبر بناء منظومة منهجية تراعي الظروف المستجدة والحاجات التنموية الملحة، بمراعاة آليات النقد والتمحيص والفرز وإعادة التشكيل، ووصل ذلك بالمبدأ الحضاري والرسالي وهو تحقيق سعادة الإنسان واستعادة دوره الديني والدنيوي، وهو الدور الذي يتطلب وعياً شاملاً بمقتضيات الحاجات واستشراف المآلات وإدراك لطبيعة السنن الكونية والتمكن بالمعارف العصرية، ثم ربط كل ذلك بعلوم التراث ومصادره لاستخلاص مختلف العلاجات لمختلف المعضلات التي يقع تحتها عالم اليوم.

ويمكن إدراك هذه المقومات من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: شمول المنهجية الإسلامية

يعني شمول المنهجية الإسلامية أنها تغطي بحثياً جانبين كبيرين:

أ - **مجال القضايا الغيبية:** وهو كل ما يتعلق بمسائل الاعتقاد وقضايا الإيمان، وما يتصل بالإثباتات النصية الأصلية، والنظر في الدليل العقلي ومدى بنائه على البرهان النقلي، وتتبع مسالك الحجج والمغالطات والشبهات وأصل الأدلة وتعارضها. وعلم العقائد أو علم الكلام الأصيل لا ينفكان عن الاستدلال والفحص ورد التناقضات بما يتسق مع إطار هيمنة الوحي على تلك العقائد، ولذلك ورد هذا اقترن تعريفه بالصنعة والصناعة عند الفارابي: "صناعة يقتدر بها الإنسان على نصره الآراء و الأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملة و تزيف كل ما خالفها بالأقوال"¹³، والنصرة والتزييف هو تنويع لسلسلة من العمليات المنهجية المدققة في ما يطرأ في الساحة الفكرية وما يستجد فيها من إشكالات والتباسات حول القضايا الغيبية المتعددة واتصالها الوجود الإنساني.

ب- **مجال القضايا العملية:** وتشمل قضايا العمليات والفروع والسلوك سواء أكانت منصوباً عليها أم مستنبطة، وهذه القضايا هي كل أبواب الدراسات الشرعية من فقه وغيره، ومنهج الاستدلال عليها استنباطاً وتكييفاً ومقارنة واستبيناها وتنزيلاً وتوثيقاً وربطاً بالواقع الاجتماعي المعاصر للإنسان.

ومما ينبغي التنبيه عليه: هو وجود التآزر والتكامل بين المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية والمنهج التفسيري لها بناء على المعيار الأصولي واللغوي والاستدلالي القياسي والمصلحي، وكذا المناهج الكمية وطرق دراسة الاستبينات والاحتمالات ووضع

الإحصاءات ومصنفات الاستشراق حيث تتساند كلها في دراسة القضايا الشرعية، ولا يمكن لطريق أن يستغني عن الآخر حيث تتكامل في مجملها لتنشئ المعرفة الإسلامية المعاصرة.

المطلب الثاني: التكامل المعرفي والمنهجي في علوم الشريعة

هناك العديد من الطرائق المنهجية المتبعة في البحث العلمي في العلوم الإنسانية، بفروعها المختلفة تحتاج من الباحث الشرعي الوعي الكلي بها، للتقاطع الكبير بين الدراسات الشرعية والإنسانية في اهتمامها بالقضايا العامة المتعلقة بالإنسان والأمة والحضارة، سواء صدرت الدراسة عن مفسر أو فقيه أو أصولي أو غلب فيها نزوع علم العقائد أو علم الحديث.

وقد تطبّع الفكر الإسلامي - قديماً - بالمنهجية التكاملية بين العلوم فكانت معتزدة الصلات متواصلة في بنيتها وتفصيلها، فها هو ابن خلدون في معرض حديثه عن تقسيم للعلوم يرى بأن أساس العلوم النقلية "الوضعية" هي العلوم المأخوذة من الكتاب والسنة، وكذا علوم اللسان العربي، لأن في نظره أن القرآن الكريم نزل بها وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنص أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلا بد من النظر في الكتاب بيان ألفاظه... وهذا هو علم التفسير. ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي (ص) واختلاف روايات القراء في قراءته وهذا هو علم القرآن. ثم النظر في إسناده السنة إلى صاحبها أو الناقلين لها وهو علم الحديث ثم لا بد من استنباط الأحكام من أصولها من وجه قانوني يفيدنا العلم بكيفية الاستنباط وهو علم أصول الفقه. ثم بعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين، وهذا هو الفقه. ثم أن التكاليف منها بدني ومنها قلبي وهو المختص بالإيمان، وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد وهذه هي العقائد الإيمانية. وأمور الحشر والنعيم والعذاب والقدر والحجاج عن هذه الأدلة العقلية وهو علم الكلام. ثم النظر في القرآن والحديث؛ لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها؛ فمنها علم اللغة، وعلم النحو وعلم البيان، وعلم الأدب... وهذه العلوم النقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية.⁽¹⁴⁾

وإذا كان هذا النظر التكاملي لعلوم الشريعة - قديماً - قد أثمر تلك العقلية الموسوعية فتواصلت المعارف متمثلة قيمة أساسية تتجلى في تحرير النظر المتكامل لقضايا الدين؛ فالأولى في هذا الزمان وصل الاشتغال العلمي الإسلامي بالعلوم الكونية المعاصرة وقد ازدحمت فيها القيم العلمانية الوضعية، وأدت إلى انحراف العقل فيها عن الهدى الإسلامي في كثير من نشاطه. وإعادة الوصل بين العلوم الإسلامية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية تقتضي فهم الإطار الذي يتم بموجبه هذا الوصل، وهو الإحاطة التامة بالقضايا البحثية من كل زواياها، واستقصاء متعلقاتها وفهم مداخلها وتعقيداتها، تمهيداً لإصدار الأحكام حولها.

كما أن من مسوغات التكامل هو أن التحقق بالمناهج المعروفة بالمنهج التحليلي أو الوصفي أو الاستقرائي صار معقداً، ويحتاج إلى معارف قبلية غير متاحة في الدراسات الشرعية، إذ هي من علوم أخرى كالمسوح والإحصاء والمقارنات وتحليل الجداول البيانية، فلا يمكن الآن - على سبيل المثال - استخدام المنهج الوصفي القائم على تفسير الواقع دون المرور على المناهج الفرعية في فقه الظواهر كالمسوح الاجتماعية، ودراسة العلاقات والاتجاهات وتحليل المضمون واستخدام الوسائل الإحصائية... وكذا دراسة تحليل الوثائق التي تعتمد على تحليل المحتوى ولهذا المنهج أثر في الفكر والدعوة والإعلام الإسلامي.

وعامة المناهج تستخدم في ظل معرفة مسبقة بمعلومات كافية للظاهرة، بمعنى أن البحوث الوصفية والاستقرائية ليست بحوثاً ابتدائية بل لابد أن تكون هناك معلومات متوفرة لدينا على الظاهرة وأمثلة ذلك ظاهرة الطلاق، حيث لا يمكن الحكم عليها

تشريعياً من حيث تعديل شروطها فتحاً وسداً إلا بعد دراستها من الناحية الاجتماعية، ترتيباً للأسباب، وإحصاءاً ومسحاً، ومن الناحية القضائية استقراءً وتوزعاً بين الفئات العمرية.

إن شرط النجاح في التكامل المعرفي هو تجاوز المنهج التاريخي إلى غيره في تدريس العلوم الإسلامية، وإعادة النظر في كثير من المقررات و النصوص المدروسة ، إذ غالب المادة العلمية من فقه وحديث وتفسير وعقائد وسيرة وثقافة بحاجة إلى مراجعة علمية دورية دقيقة وإلى ابتكار في صنع مضامينها المعاصرة، لأن التغيرات والتطورات التي تعرفها البشرية، وتسارع إنتاج المعرفة، وما عاناه العالم الإسلامي من ركود وانتكاس بسبب الموجة الاستعمارية، تقتضي بذل جهد علمي طويل المدى في التفحص و التدبر و التطوير للمقررات الشرعية، وإمدادها بما يخدمها من روافد معرفية في مجال الانسان والكون والقانون والاقتصاد، حتى يمكن الوصول لا الفصل بين العلوم المختلفة، وتكوين عقلية إسلامية ذات ملكة وبصيرة بالنوازل النظرية والتطبيقية العامة، وقادرة على إنتاج المعرفة المنظمة والاستجابة للتحديات الحضارية.

إن تحقيق الدقة والموضوعية في البحوث الشرعية يتطلب توظيف الوعي بالمناهج المعاصرة واستخدام أكثر من منهج منها، وقد صار استخدامها ضرورياً، وقد تُبحث مسألة من المسائل بأكثر من منهج خاصة إذا تفرعت أجزاءها، وكل جزء يتطلب في دراسته منهج يختلف عنه في باقي أجزاء الموضوع، والقضايا المعاصرة اليوم تتشابه فيها الاتجاهات وتتداخل فيها التخصصات.

والبحث الشرعي المتوازن هو الذي يعتمد إلى اكتشاف مختلف العلاقات بين قضايا بحثه؛ عن طريق توظيف الفهم لفقهِ السنن الكونية وربط الأسباب بالمسببات والنتائج بالمقدمات؛ وهو في هذا يعتمد الباحث إلى استخدام المنهج التجريبي واستقراء الأجزاء وملاحظة ثباتها وتغيرها إزاء الفروض كما يعتمد إلى المنهج المقارن ليقف على التطور والتغير ومواطن الخلل والقصور ومكامن التطوير والاستدراك، وقد يميل إلى توظيف المنهج التاريخي في تتبع مسار الوقائع المتصلة بقضية بحثه ويصنفها ويحاول وفق رؤية تأويلية اكتشاف تأثير الظروف الزمانية والمكانية فيها، كما يستخدم المنهج الاستنباطي فيحاكم قضايا البحث إلى كلياتها النظرية والمذهبية والقانونية... وغيرها.

كما أضحى من اللوازم للبحث الشرعي -في طريق التوصل إلى حلول للقضايا المعاصرة- استخدام أنواع المسوح الاجتماعية كالمنهج المسحي الشامل والجزئي والإحصائي والكمي، ومنهج القياس الاجتماعي وهي غالباً تستخدم في البحث في العلوم الاجتماعية والإعلامية والقانونية والسياسية وكثير من متطلباتها النظرية والتطبيقية تنادي بالتكامل مع الدراسات الشرعية.

المطلب الثالث: مساحة النص ومساحة العقل

من أسس المنهجية الإسلامية الفرق في النظر بين الثوابت والمتغيرات ومساحة وحدود كل منهما. وما قطع به نص الوحي دلالة وثبوتاً فهو ملزم لكل استمداد وتوظيف بحثيين، وهو بهذا الاعتبار حقيقة مطلقة لا يمكن للعقل أن يظن فيها بتأويل يحرف قطعيتها النهائية نحو أطر التفتيت والانتقاء والتبديل. والعقل في طريق تنزيله للنص يمارس وظيفته باعتباره آلة للفهم ولاستيعاب المعاني وللوقوف الصحيح على مقاصد اللفظ وإدراك العلاقات بين السياقات والأبنية المشتركة... إلخ، فليس هناك في المنهجية الإسلامية إقصاء للعقل، بل إن الاجتهاد عادةً محكمة في البحث، وقد وضع علماء الإسلام قواعد أساسية للاجتهاد يمارس من

خلالها الباحث -ضمن مساحة التأويل- توسيعا لآفاق النص المعرفية، دون أن يتناقض هذا الجهد البحثي مع أصول الاجتهاد التي ترعى حق الاختلاف وتسيّجه بشرطية الطرق الصحيحة للاستنباط وعدم مصادمة أصل النص في أفق التنزيل على الواقع.

والمنهج العلمي يتوسل في الأبحاث الشرعية بعملية الاستنباط وهي عملية تكتسب أهميتها من كون كثير من المعارف المتلقاة هي معارف غير مكتملة مالم تحاكم إلى تنزيل عقلي إلى أجزاء وعناصر منفصلة بغية تحليلها والبرهنة على صدقها واكتمالها، وبالتالي فإن اكتساب تلك المعارف لليقين يحصل في ضوء اكتساب عناصرها الجزئية للدليل، وتخليص الذات الباحثة من القبلية المرتبطة بالتعصب المذهبي والتقليد والتحيز العاطفي، وتنقيتها من الشك وأوهام اللفظ بسبب المشترك اللفظي أو عدم تحرير معاني المصطلحات.

كما يلحق عملية الاستنباط الاستدلال؛ وقد جاء في معنى الدلالة: "ما يلزم من فهم شيء أي شيء كان؛ فهم شيء آخر، يعني كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر" ¹⁵. فالاستدلال عملية منطقية يحتكم إليها الباحث في دراسته لمختلف القضايا، فينتقل من قضية أولى أو عدة قضايا للوصول إلى قضية تنتج عنها، وهو عملية عقلية "ترتبط بمعارف العقل ونتائجه" كما يقول ابن حزم ¹⁶، والدليل يرتبط بالإقناع قضية أو قضايا أنست النفس بحكم شيء ما دون أن توقعها على تحقيق حجة ولم يبق عندها برهان على إبطاله ¹⁷.

ويتنوع الاستدلال بحسب تخصص الباحث أو القضية البحثية، فالاستدلال الكلامي يختلف عن الاستدلال الأصولي لكنهما يشتركان في تتبع الدليل والإقناع، وتتبع الدليل وتثبت الحجج وتعدد طرق الإقناع لوازم على البحث المعاصر أن يتمكنها فالقضايا المعاصرة تفرض على الباحث استثمار مؤهلاته ومكتسباته الذهنية إضافة إلى التمكن من القواعد الشرعية في سبيل الإحاطة العلمية بالنوازل وتخريجها تحريجا معاصرا يتواءم مع مقاصد الشرع.

المطلب الرابع: الجدل المنهجي والرؤية النقدية

في سبيل القبض على الحقيقة في كل علم وفن لابد من الاستمسك بالبيان والبرهان، والبحث الشرعي المعاصر أدعى إلى تتبع مسالك الدليل واستعراضه بصوره وأجزائه وأطواره، بالعرض اللائق بشرف العلوم في الدائرة الإسلامية، وهو طريق العلماء المسلمين الذين استنبطوا من القرآن الكريم أسس المنهج الجدلي أو الجدل والتي هي أحسن قال تعالى: **(وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِنَّا وَإِهْمُ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)** [سورة العنكبوت، 46]، وقد تفنن علماءنا في محاججة المخالفين عبر ما أسموه بالبحث والمناظرة فصاغوا آداب الجدل استمدادا من الوصية القرآنية، وهي التلطف في المناظرة وحسن أداء الرد، والاعتبار للدليل والخضوع للحق، ونفي كل عناد أو خصومة منكورة. ولا بد للبحث في دائرة العلوم الإسلامية اليوم أن ينأى عن أشكال الغلو والمكابرة، وأن يسعى -في طريق دحضه للشبهات - بامتلاك مقومات المناقشة الهادئة الهادفة لكل الأفكار التي تقذف بها تيارات الحداثة وما بعدها.

ومن أبرز صفات الباحث في دائرة العلوم والدراسات الإسلامية -أيضا- التميز بالملكة النقدية، وهي صفة تتأتى من الفحص والنظر في الآراء والترجيحات والادعاءات والنتائج البحثية لكل عمل، وعدم التسليم بها مالم تخضع لمنهجية وازنة تنظر

في المقدمات والتفاصيل والاستمدادات، وطرق الدليل ومسالك التعليل. وفي المنهج النقدي يتساوى الأقدمون مع المعاصرين في سبر أغوار اختياراتهم الفكرية والمذهبية، وكل رأي لا بد من دراسة مختلف جوانبه قبل التسليم به أو البناء عليه، والمعرفة ليست مراكمة للأقوال بقدر ماهي تدبير لها على مستوى ملاءمتها للفكر والواقع.

والمنهج النقدي ليس ابتداعا معاصرا؛ فقد سبق فيه الأقدمون من العلماء المسلمون وعليه بنوا مختلف المذاهب والمدارس التي تعددت فيها طرق النقد، وكانت الآلية النقدية تتجه إلى الكشف عن موارد الغلط ومكامن التناقضات وزيف النسبة ووهن الدليل وضعف التخريج وفساد المقدمات... إلخ.

واليوم نرى من الآراء في الساحة العلمية ما يستدعي إعادة النظر وتقليب المسائل بما ينسجم مع تطلعات المسلم اليوم، وقد بنت بعض الآراء ادعاءاتها على وقائع وأعراف قديمة، ومنها ما بالغ في التشديد وبعضها أغرق في التساهل والتبرير، من غير استئناس بحقائق الشريعة ومقاصدها الكلية. ويلحق بالمنهج النقدي الشك المنهجي؛ فالشك باعث على الفحص وتقليب المقدمات والنظر في وجوه الأدلة، وكثير من الآراء في العقائد والفقه وغيره بنيت على أوهام سقيمة، وهي مقدمات متوهمة.

المطلب الخامس: الأصالة العلمية والصرامة البحثية

تمر الدراسات الإسلامية المعاصرة بمنعطف حاسم في ظل تحديات كبيرة يشهدها عالم اليوم؛ ولا يمكن للبحث فيها إلا أن يتحدد بروح إسلامية واعية بالتحديات من جهة وبدورها الإصلاحي من جهة ثانية، فالتغيرات الواسعة على جميع الأصعدة تفرض على باحث اليوم أن يكون أكثر يقظة لما يشاهد ولما يكتب، دون أن يتجرد من رسالة الدين وحقائقه المشهودة، ولن تنتزل نتائج البحث بمعزل عن حاكمين اثنين هما: الأصالة العلمية والصرامة البحثية.

أ/ الأصالة العلمية: كل أمة لها خصوصيات الحضارية، وأعرافها وطرائقها ووسائلها في العيش والكسب والنشاط والتفاعل، والنشاط العلمي من الأنشطة التي تكتسي اهتماما بالغا لدى مجتمعات عالم اليوم وكما أن هناك مساحة مشتركة للتكامل والوفاق بين التجارب الحضارية في ميادين العلوم وغيرها؛ هنالك فضاء خصوصي يتسم بالانفتاح الداخلي على الموروث العتيق والمكتسبات والمنجزات الذاتية للأمة، والأمة الإسلامية لها رصيد علمي في شتى صنوف المعرفة.

إن الذهول عن التجربة الخاصة والانكفاء على استيراد المناهج الغربية وتنزيلها على الدراسات الإسلامية يعبر -في معظمه- عن حالة استلاب حضاري؛ قوامه العجز عن الاعتراف بأصالة المناهج الإسلامية في البحث وتصنيف المعارف، وقد رأينا من الآراء المعاصرة من يسعى إلى إغلاق عدد من الدراسات الشرعية بدعوى عدم مواكبتها للحراك العالمي المعاصر، واحتباسها عن الاستجابة لتطلعات المسلم المعاصر، وهي دعوة -بقدر ما هو ادعاء- إلى إحياء الدراسات الإسلامية بروح العصر وإذكاء لنشاط العقل المسلم في استدراك الجوانب التأصيلية في البحوث المعاصرة. ومن ذلك -أيضا- الاستفادة من نتائج العلوم المعاصرة وتحسير الصلة بينها وبين العلوم الشرعية.

ب/الصرامة البحثية: تاريخيا؛ لا يمكن الجزم بأن ما أصاب الحضارة الإسلامية من تراجع ينحصر في الجانب السياسي، بل إن أبرز ما اضمحل في الحضارة الإسلامية هو الشخصية الإسلامية، وقد تعددت أطوار هذا الاضمحلال وتباينت مكانته، ولعل أبرز مظهر على ذلك هو تراجع دور التأثير العلمي الواسع في تلك الشخصية.

إن معالم الشخصية البحثية تقوم على الجدية في الملاحظة والتأمل والكتابة، وسعة الأفق وتعدد المدارك وتنوع التخصصات، والكلية كغيرها من المؤسسات البحثية تسعى إلى استرجاع ذلك الأثر الفاعل للاشتغال العلمي والصناعة البحثية عبر مسالك ثلاث:

- 1- تبني أسس الموضوعية ونفي أشكال التحيز والتعصب للآراء والأقوال على حساب الحقيقة العلمية وصيانة عقل الباحث عن الغلو والتفديس المذهبي، وطرق كل أبواب المسألة واستقصاء تفاصيلها الممكنة، مع إضفاء المقارنة وممارسة النقد التام دون اقتصار جزئي مقصود أو ميل إلى قول معهود، والاعتبار في البحث للنتائج وطرق التوصل إليها معاً... "فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشييع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشييع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله..."¹⁸
- 2- توخي أمثل الطرائق في استيعاب الواقع ودراسته وتنزيل النتائج البحثية نحوه. ومن ذلك الاستعانة بالأدوات المنهجية المتعلقة بدراسة المشكلات الاجتماعية وطرق الإحصاء والمسح واستتباع المقدمات بالمقارنات وتحليل الظواهر وفق إطارها التاريخي وسياقها الراهن، واستصحاب تطور الزمن وتأثيره في القضايا المتصلة بالبحث، وأثر السياق الثقافي في تغير المعطيات البحثية، والوعي بكل الالتباسات المتعلقة بالظاهرة المدروسة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً... إلخ.
- 3- إيلاء الاهتمام بقضية البحث وبذل أقصى الممكنات باستيفاء متطلباتها البحثية، والانقطاع لها بغية الإحاطة بلوازمها، والانخراط الوجداني في دراستها بروح الإنجاز الفعال الساعي إلى تحقيق واجبه الديني وواجبه الحضاري، مع الالتزام بالموجهات العامة للبحث من أمانة وجوده وإخراج وبالموجهات الخاصة التي تقترحها الكلية أو المؤسسة البحثية.

المبحث الرابع: وصل العمل البحثي بقيم الحضارة الإسلامية

من الأهمية بمكان ونحن بصدد الحديث عن توجيه البحوث لخدمة الأمة أن نسترجع المعاني التي تطلق على تلك العلوم والبحث فيها " علوم الأمة " لارتباطها بقضاياها وتحدياتها، و " علوم العمران " ارتباطا بالكونية الإنسانية واستخلافها بقاء وارتقاء ونماء.

إذ تعتبر الأمة هي المجال الحيوي لإرساء قواعد المثالية وبلوغ القيم التي تشكل أهم مقاصدها، كما أنها تعبير عن قمة التجانس الإدراكي والعقدي والتأكيد على الجانب المعنوي والفكري. إن كل ذلك يعني ضمن ما يعني أن نجعل من الأمة فاعلا حاضرا وحضاريا الأصل فيه الحضور والشهود لا الغياب أو المغيب.

والأمة وفق هذا التصور هي الفاعل الحضاري، فإذا أردنا أن نجعل من الفعل الحضاري " وحدة تحليل " فإن الأمة هي أهم شرط للفاعلية التحليلية لمثل هذه الوحدة.

هذا التصور لا بد أن يولد " حالة بحثية " تتيح عن نموذج يولد رؤية كلية للعالم الذي حولنا، وإمكانات التفاعل معه والفاعلية فيه. رؤية تحرك أصول إسهام النظام المعرفي الإسلامي في إطار ما يولده من نظرية " للوجود "، ونظرية للقيم، ونظرية للمعرفة على تفاعل فيما بينهما، تحاول أن تسيّر مع عناصر تفعيلها وتشغيلها في إدراك الحالة العالمية وحال الأمة والظواهر المرتبطة بهما.

وعملية البحث ضمن هذا الإطار تستلهم فعلها من مبادئ الفهم العام للإسلام، والباحث بهذا الفهم يمكنه لوعيه الضروري في إجراء بحثه، وهو لا ينفك عن مسارين اثنين لهذا الوعي هما: الوعي بالمقاصد الشرعية والوعي بالسنن الإلهية ووصل المناهج البحثية بقيم الإسلام.

المطلب الأول: الوعي بالمقاصد الشرعية

ما من شك أن الشريعة الإسلامية احتوت في تفاصيل أحكامها وفي بنيتها العامة على أهداف ناظمة، وهي المقاصد التي أقرتها الحكمة الربانية لعموم البشر بما فيه صلاحهم في الآجل والعاجل ودفن الضر والفساد عنهم.

وبالنظر إلى ما يستجد اليوم من ضرورة ملحة إلى إعادة فتح باب الاجتهاد وتحريره من غير انحراف عن الإطار العام للإسلام ومعاله الكبرى؛ فإن خير ما يتوسل به المجتهد هو الوعي الشامل بمقاصد الشريعة من خلال استيضاح تلك المعالم، وتعيين الضوابط الشرعية بدقة، وما يضمن تحقيق الانسجام بين الممارسة العملية في مختلف مناشط الحياة وبين اقتضاء الأحكام الشرعية.

وقد فهم علماء الشريعة الإسلامية الأهمية القصوى للوعي بمقاصد الشريعة كعلم ينتظم به أمر الأمة، فسعوا إليه بدافعية عوامل عديدة منها¹⁹:

- التقليل من الاختلاف، ونبذ التعصب.
- تمكين أهل الشريعة من أداة يرجعون إليها للفصل في اختلافاتهم، شأنهم في ذلك شأن أهل العلوم العقلية.

- سد الخلل الذي قصر علم الأصول عن سده، وما تسبب فيه من تحجر للشرعية، حيث ربط الأحكام بالعلل التي تستنبط من الألفاظ لا المعاني.
- ظهور ميسس الحاجة إلى دراسة علم المقاصد؛ باعتباره العلم الذي يعيد إلى الشريعة قدرتها على الاجتهاد، ومن ثم القدرة على مسايرة التطور الحضاري، ومواجهة التحديات التي تعترضها والتحولات الاجتماعية على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

المطلب الثاني: الوعي بالسنن الإلهية

السنن هي القانوني الإلهي الماضي والمؤثر في خلقه، فالأمم تدور مع فعلها الحضاري سلبيًا وإيجابيًا، إن قوة وتمكيننا أو وهننا وهواننا، فبمقدار فعلها ووعيها وتفاعلها وتفعيلها للسنن بمقدار ما تعطىها السنن من نتائج تتناسب والفعل الحضاري، والسنن بهذا الاعتبار هي من كليات الفقه الحضاري، والذي يجعلها من أهم أبوابه لفهم الأفعال الحضارية والمنتجة لعلاقات متعددة، على تنوع تلك الأفعال وتعدد تلك العلاقات وتداخلها وتفاعلها.

وقد يغفل الباحث المعاصر مفهوم السنن أو قد يجهل فعلها أحيانًا، أو أنه يغفل عن تأثيرها في أحيان أخرى، وأحيانًا يطغى الضعف والتسطيح في معالجتها موقف أو أنه يميل إلى تزييف تلك السنن بعزل فهمه لها أو تشويه ذلك الفهم، وهو ما يحصل في طبيعة التعامل مع منتج الحضارة المعاصرة حيث يتبنى فهما للسنن يؤدي به إلى الركون في الاستهلاك لتلك المنتجات الحضارية لا إنتاجها.

وعلى هذا؛ فالوعي بالسنن عملية منهجية تحرك كل عناصر التفكير المنهجي المنظم في الأمور والأحداث، وهي تضاد عناصر أخرى مختلفة تحاول أن توهم على السنن وتعطل فعاليتها كالعشبية والعدمية، والفوضوية والأسطورية... وغيرها.

المطلب الثالث: تأصيل مناهج البحث

إن استيراد المناهج البحثية التي تبلورت في البيئات الغربية ضمن سياقات معينة، وتنزيلها في إطار البحث الإسلامي دون مواءمة لها في فضاء البحث الإسلامي؛ يشكل عائقًا في طريق التوصل إلى نتائج متسقة مع أصالة المنهجية الإسلامية، والتي تستمد أصولها الإجرائية من قيم الإسلام التي يتصل بموجها الوحي بالكون، وينخرط ضمنها الباحث المسلم بخلفيته التوحيدية في دراسة مختلف الظواهر دون فصل لقيم الوحي بإطار البحث وأدواته.

وقد أدى فصل النظام المعرفي الإسلامي وأصوله التوحيدية في بعض الدراسات التي تدعي الصبغة الشرعية إلى بروز نزعات حدائية جرّدت روح البحث الإسلامي في كثير من الإنتاجات العلمية، وأعطت صورة باهتة لخصوصية الإطار العلمي الإسلامي، وهو الأمر الذي يستدعي مراجعة عميقة واقتراح نماذج بحثية تستفيد من مختلف المناهج، دون تعرية للنموذج الإسلامي في البحث عن قيمه الأصيلة.

حاولنا في هذا البحث أن نتمكن من مقومات المنهج البحثي في الدراسات الشرعية بغية محاصرة نطاق الأزمات المنهجية التي تطبع عددا من الدراسات الشرعية المعاصرة، وفي أفق ذلك وقفنا على أهم العناصر التي تحتاج إلى توسيع البحث فيها والتعمق في أجزائها، تمهيدا لصياغة مشاريع بحثية تتصل بقيم الحضارة الإسلامية وتعبير عنها.

وبعد جهد هذا البحث واستفراغ وسعه، أمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية:

- مراعاة الانضباط المنهجي في المشاريع والدراسات الشرعية ضرورة قصوى؛ إذ ينجم عن اختلال المعالم المنهجية أحكام وتصورات خطيرة في الساحة العلمية والاجتماعية... إلخ
- توظيف التراث في الدراسات المعاصرة يحكمه سياقان: سياق التغيير الاجتماعي وسياق التحديات المعاصرة وبالتالي فإن الاستخدام غير المنهجي للتراث يؤدي إلى توريطه وتزييف حقائقه.
- استيعاب الخاصية الشمولية للمنهجية الإسلامية ضروري في البحث الشرعي المعاصر، فالمنهجية الإسلامية تؤطر البعد العملي بنفس تأطير القضايا الغيبية.
- تجسير الصلة بين القضايا الشرعية وغيرها من القضايا الكونية والاجتماعية والإنسانية... هو سمة البحوث المعاصرة، ولذلك فإن من معالم الأصالة المنهجية تنوع أساليب النظر وتعضيد المسائل الشرعية بغيرها في البحث.
- الاجتهاد عمل مفتوح غير مؤقت في المنهجية الإسلامية، والعقل الشرعي لا بد له من يقظة متواصلة قوامها الاستنباط والاستدلال والجدل المنهجي والرؤية النقدية.
- المنهجية العلمية ركن من أركان العمل الحضاري للأمة، ولذلك لا بد من تمثّل الأصالة مع الانفتاح، ولن يتأتى ذلك إلا باكتساب الصرامة البحثية التي تنفي التحيز والتعصب، وتستوعب الواقع وتنخرط فيه، مع تأدية الواجب الديني والواجب الحضاري.

الهوامش

¹ المائدة: 48.

² ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة: نجح، (ص: 4554).

³ الشوكاني، محمد علي، 2007، فتح القدير، ط/4، بيروت، دار المعرفة، (ص: 377).

⁴ الزنجشيري، أبو القاسم، 2009، الكشاف، ط/3، بيروت، دار المعرفة، (ص: 293).

⁵ نقلا عن: عبود، عبد الله العسكري، 2004، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط/2، دمشق، دار التّميز، (ص: 1).

⁶ بدوي، عبد الرحمن، 1977، مناهج البحث العلمي، ط/3، الكويت، وكالة المطبوعات، (ص: 5).

⁷ عبود عبد الله العسكري، مرجع سبق ذكره، (ص: 1).

⁸ ملكاوي، فتحي حسن، 2011، منهجية التكامل المعرفي (مقدمات في المنهجية الإسلامية)، ط/1، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (ص: 71).

⁹ نفس المرجع، ص 71، نقلا عن:

Agnos, M. & Guralnik (Eds) Webster's New World College Dictionary. 4th. Ed. Foster City, CA. Webster's New World, 2001, P.906

¹⁰ نفس المرجع، ص 75.

- 11 طاش كبرى زادة، 1405/1985هـ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط/1، لبنان، دار الكتب العلمية، (ج1، ص:300).
- 12 نفس المرجع، ص 73
- 13 الفارابي، أبو نصر. 1931، إحصاء العلوم. تحقيق: عثمان أمين، القاهرة، مطبعة الخانجي، ص 71.
- 14 ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، عمان، الرياض، بيت الأفكار الدولية، (ص: 222).
- 15 الفتوحى، الحنبلي محمد بن أحمد، 1993، شرح الكوكب المنير، المسمى مختصر التحرير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، الرياض، مكتبة العبيكان، (ج1/ص125).
- 16 ابن حزم، علي بن أحمد، 1983، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، (ص:39).
- 17 نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 18 ابن خلدون، عبد الرحمن، 2004، المقدمة، تح: عبد الله الدرويش، ط/1، دمشق، دار يعرب، (ج1، ص: 125).
- 19 بن عاشور، محمد الطاهر، 2011، مقاصد الشريعة الإسلامية، بيروت، القاهرة، دار الكتاب المصري واللبناني، (ص ص: 40، 41).

📖 قائمة المراجع والمصادر:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
2. الشوكاني، محمد علي، 2007، فتح القدير، ط/4، بيروت، دار المعرفة.
3. الزمخشري، أبو القاسم، 2009، الكشاف، ط/3، بيروت، دار المعرفة.
4. عبود، عبد الله العسكري، 2004، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط/2، دمشق، دار النّيمير.
5. بدوي، عبد الرحمن، 1977، مناهج البحث العلمي، ط/3، الكويت، وكالة المطبوعات.
6. ملكاوي، فتحي حسن، 2011، منهجية التكامل المعرفي (مقدمات في المنهجية الإسلامية)، ط/1، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي
7. طاش كبرى زادة، 1405/1985هـ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط/1، لبنان، دار الكتب العلمية.
8. الفارابي، أبو نصر. 1931، إحصاء العلوم. تحقيق: عثمان أمين، القاهرة، مطبعة الخانجي.
9. ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، عمان، الرياض، بيت الأفكار الدولية.
10. الفتوحى، الحنبلي محمد بن أحمد، 1993، شرح الكوكب المنير، المسمى مختصر التحرير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، الرياض، مكتبة العبيكان.
11. ابن حزم، علي بن أحمد، 1983، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
12. ابن خلدون، عبد الرحمن، 2004، المقدمة، تح: عبد الله الدرويش، ط/1، دمشق، دار يعرب.
13. بن عاشور، محمد الطاهر، 2011، مقاصد الشريعة الإسلامية، بيروت، القاهرة، دار الكتاب المصري واللبناني.

 LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

- 1- Al-Shawkānī, Muḥammad 'Alī, Fath al-Qadīr, (Beirut: dār al-Ma'rifa 2007) 4th ed.
- 2- Al-Zamakhshari, 'abū al-Qāsim, al-Kashshāf, (Beirut: dār al-Ma'rifa 2009) 3rd ed.
- 3- Al-'Askarī, 'Abbūd 'Abd Allah, Minhajiyat al-Baḥth al-'Ilmī fī al-'Ulūm al-'Insāniya, (Damascus: dār al-Namīr 2004) 2nd ed.
- 4- Al-Fārābī, 'Abū Naṣr, 'Iḥṣā' al-'ulūm, ed. 'Uthmān 'Amīn, (Cairo: maṭba'at al-Khānji 1931).
- 5- Al-Ḥanbalī, Muḥammad b. 'Aḥmad al-futūḥi, Sharḥ al-Kawkab al-Munīr, al-Musamā Mukhtaṣru al-Taḥrīr, ed. Muḥammad al-Zḥīlī wa Nazīh Ḥammād, (Riyadh: maktabat al-'Abīkān 1993) 1st f.
- 6- B. 'āshūr, Muḥammad al-ṭāhir, Maqāṣid al-Sharī'a, al-'Islāmiya, dār al-kitāb al-miṣrī wa al-lubnānī, 2011.
- 7- Badwī, 'Abd al-Raḥmān, Manāhij al-Baḥth al-'Ilmī, (Kuwait: Wikālat al-Maṭbū'āt 1977) 3rd ed.
- 8- 'Ibn Manzūr, Lisān al-'Arab, (Cairo: dār al-Ma'ārif).
- 9- Ibn Ḥazm, 'Alī b. Aḥmad, al-'Iḥkām fī 'Uṣūl al-'Aḥkām, ed. 'Aḥmad Shākir, (Beirut :dār al-'āfāq al-jadīda 1983).
- 10- Ibn khaldūn, 'Abd al-Raḥmān, al-Muqaddima, ed. Al-darwīsh 'Abd Allah, (Damascus: dār Ya'rib 2004), 1st ed.
- 11- Malkāwī, Fathī Ḥasan, Minhajiyat al-Takāmul al-Ma'rifi (Muqaddimāt fī al-Minhajiya al-'Islāmiya), (Virginia: al-Ma'had al-'Ālamī li al-Fikr al-'Islāmī 2011) 1st ed.
- 12- Ṭāsh Kubra Zāda, Miftāḥ al-Sa'āda wa Miṣbāḥ al-Siyāda fī Mawḍū'āt al-'Ulūm, (Lebanon: dār al-Kutub al-'Ilmiya 1985) 1st ed.



V .4.0

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ التُّرَاثِ

AL TVRATH Journal (ALT)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934

ISSN: 2253-0339

E-ISSN: 2602-6813



ASJP
Algerian Scientific Journal Platform



RSDT
البحث العلمي في خدمة المواطن

SCRIBD
Mir@bel



TOGETHER WE REACH THE GOAL



ESJI
Eurasian Scientific Journal Index
www.ESJIndex.org

calameo



AskZad

RESEARCHBIB
ACADEMIC RESOURCE INDEX

المنهل
ALMANHAL



Scientific Indexing Services

CiteFactor
Academic Scientific Journals

شامعة
shamaa



Web of Science Group

A Clarivate Analytics company

Arcif

معامل التاثير والاستشهادات المرجعية العربي Arab Citation & Impact Factor

ScienceGate Academic Search Engine

INDEX COPERNICUS
INTERNATIONAL

الكشاف العربي
للإستشهادات المرجعية

ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

R^G ResearchGate